

كلمة لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية
في المؤتمر الصحفي
تاريخ ٢٨/١/٢٠٠٠

إن قضية المخطوفين قد طالت وإستطالت بما تحمله من هموم ومأس منذ عام ١٩٧٥ .

ولقد تشكلت لجنة الاهالي عام ٨٢ - ٨٣ ومنذ تشكيلها رافقتها لجنة الدفاع كقوة موازنة ومواكبة .

ولم تلق هذه القضية الاهتمام الذي تستحق .

وقد تشكلت لجان ثلاث أعوام ٨٤-٨٥-٨٧ ولم تعلم هذه اللجان الاهالي بأي نتيجة توصلت إليها .

وقد ظلت اللجنتان لجنة الاهالي ولجنة الدفاع تقومان بالتحرك على اختلاف أنواعه دونما نتيجة ترضى ودون أن تلاق أذاناً صاغية لدى السلطة .

وفي عام ١٩٩٢-١٩٩٣ تقدمت اللجنتان بمشروع قانون متكامل لكيفية حل هذه المعضلة سلمت نسخاً عنه الى الرءاسات الثلاث .

وكان هذا المشروع يقضي بأن تقوم السلطة اللبنانية بعملية إستقصاء وتحري عن مصير المخطوفين بين تاريخي ٢٦/٢/٧٥ و ١٣/١٠/٩٠ بدء الحرب اللبنانية وإنتهائها .

فمن تجد يطلق سراحه ومن لا تجد تعلن وفاته بشكل جماعي من قبل السلطة التنفيذية .

واليوم أجدني ولأول مرة ومنذ هذه المعضلة أقف بينكم لأرحب بجدية الدولة لأنها قامت بتشكيل لجنة جدية للاستقصاء والتحري عن مصير المخطوفين .

ولقد أعلنت السلطة الرأي العام عن تشكيل هذه اللجنة بواسطة الصحافة الكريمة .

إننا من خلال هذه الخطوة الجدية نستطيع الجزم هذه المرة بأن لجنة الاهالي ستعلم بنتائج التقرير الذي سترفعه اللجنة الى مجلس الوزراء بنهاية أعمالها المحددة بثلاثة أشهر منذ تشكيلها .

ولكن وإذ نرحب بهذه الخطوة ننتظر الآلية التي على أساسها ستتحدد طريقة الاستقصاء والتحري .

ونسارع للقول بأن الاستقصاء بشكل إفرادي عن كل حالة لن يكون مجدياً .

وعلى كل نتمنى للجنة النجاح في مهمتها الذي يهم الاهالي ولجنتنا .

إن عملنا في لجنة الدفاع هو كما عودناكم دائماً عمل مساند للجنة الاهالي ، ولموقف الاهالي وعلى هذا يتقرر تحركنا لاحقاً على الصعيدين المحلي والدولي مع المنظمات والهيئات التي تعنى بحقوق الانسان والتي وقفت الى جانب هذه القضية منذ نشأتها .

ومنا للجنة الاهالي الدعم والمساندة في كل مطلب أو تحرك .